من غير حاجة الى تقدير متعلقه وانما الحاجة الى تقدير المتعلق لاستفادة ا
المستمعين به لا للحكم وعند المتأخرين لا يكون الظرف خبرا بنفسه بل باعتبار متعلقه
لعدم ظهور الربط ثم تقديم الظرف على المبتدأ على نوعين واجب وجائز فالواجب في المبتدأ
الذي يكون نكرة والجائز في المبتدأ الذي يكون معرفة ومثالهما ظاهران تأمل قوله ويجوز
للمبتدأ الواحد اخبار كثيرة لجواز الصفات الكثيرة للذات الواحدة لكن بشرط انتفاء
التناقض فيها فلا يقال زيد عالم وجاهل لمكان التنافي ثم ذلك الاخبار المتعددة
على نوعين متعددة لفظا ومعنى نحو زيد عالم عاقل فحينئذ العطف اولى رعاية لانفصال
اللفظ والمعنى ويجوز بدون العطف ايضا ومتعدد لفظا لا معنى هذا حلو حامض
اي مز فح ترك العطف اولى رعاية لاتصال المعنى المقصود من اللفظ ويجوز العطف ايضا
ثم اعلم ان التعدد في الاخبار جائز وواجب فالجائز فيما تم المعنى بدون الآخر كما في قوله
زيد عالم عاقل فاضل وغيره والواجب فيما لم يتم معنى الاول بدون الآخر كما في قوله هذا
الحلو حلو حامض وكذا في قوله بما عالم وجاهل غيره بما تأمل ثم لما كان قسم الثاني من
المبتدأ فرد ربما لا يصار اليه الا عند الضرورة وغير بما غير مشهور اكتفى ببيان هنا
بكلمة اعلم التي مستقر على تنبيه المخاطب على حفظ ما بعده فقال اعلم ان لهم اي
النحاة بقرينة المقام اذ القواعد منسوبة اليهم فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
ولا بلا مرجع فيكون من باب تقدم مرجعه معنى قوله قسما منصوب على انه اسم ان
آخر صفته ظاهرة قوله لهم خبره مقدم على الاسم لمجال التوسع في الظرف قوله من
المبتدأ

من المبتدأ او بيان لذلك القسم ومتعلق به ليس ذلك القسم او المبتدأ بارجاع الضمير المستكن
في الكلمة الغير المنقضية الاسم والجزء الى كلواحد منهما على التسوية لكن قرب المرجع اقتضى
ان يكون بعض الافاضل ان لهما اي هذا المبتدأ لاجزاء وهو اي المبتدأ المسند اليه
صفته مشتقة او جارية مجراها كالمنسوب الى الاباء النسبية فيدخل فيه نحو قرشي
بغدادي وما هندي هذا او الى غير ذلك قوله وقعت تلك الصفة او جارية مجراها
بعد حرف النفي كما ولا او بعد حرف الاستفهام كالهمزة وهل فلو قال بعد النفي
والاستفهام بترك حرف فيهما لكان اولى لشمول الحد لسائر الكلمات الاستفهامية
نحو من واين وانى ومتى وايان الى غير ذلك الا من الاستفهام فان ما بعده لا يكون
مبتدأ الا من اسم غير الظروف لصلح الصفة فيكون اسم الفاعل صفة لم يخرج عن
كونه مبتدأ فلا يصح التمثيل بمن قائم ابوه لخلاف باقية الا ان التعبير كونه موصولة
فيكونه من قبيل اسم الفاعل الذي يكون معرفا باللام نحو الضارب زيد فحينئذ يكون معتمدا
معتمدا بالموصول وانما شرط وقوعها بعد النفي والاستفهام ليعتمد بهما
لان الاسم الفاعل ما لم يعتمد لم يعمل تأمل غير قيد لم يحصل الاعتماد بهذين
الامرين مع ان المبتدأ والموصوف وذي الحال ايضا من المعتمدات وأجيب
بان المراد من الاعتماد مع صلاحية الابتداء ولا يصلح اسم الفاعل بعدها
للابتداء لانه اذا اعتمد بالمبتدأ يكون خبر له واذا اعتمد بالموصوف يكون صفة
واذا اعتمد بذي الحال يكون حال انتهى اعلم ان هذا الاعتماد مذهب المصنف

Copyright © King Saud University